

قانون رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٨

يحيط معاذنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية
للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٢٠٥٥٣٢٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وخمسة وستون مليونا وخمسة وعشان وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر جملة الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٤٠٩٤٨٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وتسعون مليونا وسبعينية وثمانية وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور بمبلغ ٣٦٥٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٩٩٨٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٦٧٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة ملايين وسبعينية وخمسة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٨٠٩٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وسبعينية وتسعمون ألف جنيه) منه مبلغ ٦٤٧٧٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بـ ١٥٨٧٨٧ جنية (فقط وقدره مائة وثمانية وخمسون مليونا وسبعمائة وسبعين وثمانون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بـ ١٣٥٢٩٣ جنية .
- تحويلات رأسالية بـ ٢٣٤٩٤ جنية .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بـ ١٥٨٧٨٧ جنية (فقط وقدره مائة وثمانية وخمسون مليونا وسبعمائة وسبعين وثمانون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسالية متنوعة بـ ٢٦٩٩٤ جنية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بـ ١٣١٧٩٣ جنية (منها مبلغ ٣٠٤٣٠ جنية من بنك الاستثمار القومي) .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بمرافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ
(الموافق ١٨ يونيو سنة ٢٠٠٨ م) .

حسني مبارك

موازنة المتنبئ العامة لشئون المعاشر والأخوة في الدولة

5